الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4496 | الأربعاء | 17 رجب 1444 هـ | 8 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

الاحتلال يرجئ هدم منزل بالقدس يقطنه 100 فلسطيني وبن غفير يهدد بإطلاق 50 صاروخا مقابل كل صاروخ من غزة

وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير

«وكالات» : دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير الاثنين الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو إلى إطلاق 50 صاروخا على غزة مقابل كل صاروخ يتم إطلاقه من القطاع تجاه إسرائيل.

يأتي ذلك فيما تواجه 13 عائلة فلسطينية في حي وادي قدوم ببلدة سلوان بالقدس الشرقية مخاوف من مصير مجهول بعد قرار إسرائيلي بهدم بناية سكانية تقيم فيها منذ أكثر من 8 سنوات.

وقال بن غفير –في تصريحات أدلى بها لقناة «كان» التابعة لهيئة البث الرسمية خلال فعالية بالمستوطنات المتاخمة لقطاع غزة– «قالوا أمس في اجتماع الحكومة إن إقامة مستوطنات جديدة هو الرد على حركة حماس».

واستدرك قائلا «ذلك رد واحد، فالرد يجب أن يجمع بين: التشجير والاستيطان وإطلاق 50 صاروخا مقابل كل صاروخ».

وتابع «هذا هو تصوري، وأتمنى أن تنفذه الحكومة الإسرائيلية. أنا متفائل، وأعرف أنها حكومة يمين».

وتوصف حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، التي نالت ثقة الكنيست في 29 ديسمبر الماضي، بأنها «الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل»، ووافقت أول أمس الأحد على إقامة مستوطنة جديدة في منطقة غلاف غزة باسم «حانون»، من المقرر أن تسكنها 500 عائلة.

من ناحية أخرى، أرجأت الحكومة الإسرائيلية أمس إلى أجل غير مسمى هدم مبنى سكني فلسطيني بمدينة القدس الشرقية، يقطنه حوالي 100 شخص بتخصيص 500 شرطي لحماية عملية الهدم. لكن وبعد تدخل رئيس الوزراء الإسرائيلي، تقرر تأجيل الهدم إلى أجل غير معلوم، بحسب المصدر ذاته.

وقالت القناة، إنه تقرر تأجيل عملية الهدم «بضغط من الإدارة الأميركية»، وإن مسؤولين أمنيين يحذرون من أن تنفيذ الهدم وسط التوترات قد يؤدي إلى جولة عنف جديدة بالقدس الشرقية.

وقال بن غفير مساء الاثنين، ردا على تأجيل عملية الهدم «سيحدث ذلك، إن لم يكن غدا، فبعد غد، وإن لم يكن بعد أسبوع فبعد أسبوعين، لكنه سيحدث، لأن هناك توجيها مني بأن القانون هو القانون».

والمبنى السكني في وادي قدوم هو واحد من 14 بناية بالقدس الشرقية أمر بن غفير بتسريع هدمها، وتم هدم 7 منها حتى الآن، وفق المصدر ذاته.

ويواجه الفلسطينيون في مدينة القدس، بحسب مراكز حقوقية، صعوبات جمّة لاستخراج تراخيص بناء، كما أنها تكلف عشرات الآلاف من الدولارات لكل شقة سكنية.

وتقول منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية ودولية إن السلطات الإسرائيلية تحاول الحد من أعداد الفلسطينيين بالقدس الشرقية عبر تقليص عدد رخص البناء وهدم المنازل بداعي البناء غير المرخص.

وحسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (حكومي) فإن عدد المنازل المهدومة منذ احتلال إسرائيل للقدس عام 1967 بلغ أكثر من 1900 منزل.

إصابة مئات المدنيين في الحديدة باليمن بسبب الألغام في 2022 .. بينهم 127 طفلا وامرأة

ازالة الالغام في اليمن

«وكالات» : قالت الأمم المتحدة إن 289 مدنيا أصيبوا بسبب ألغام وذخائر لم تنفجر من مخلفات الحرب في محافظة الحديدة غربي اليمن على مدار العام الماضي.

وأكدت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة –في بيان– ارتفاع عدد الضحايا بسبب انفجار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في محافظة الحديدة 160% خلال 2022 عن العام السابق له، عندما أُصيب 111.

ومن بين المصابين جراء الألغام الأرضية في الحديدة 112 طفلا و15 امرأة، حسب البيان.

وتشير تقارير منظمات دولية ومحلية إلى أن اليمن شهد أكبر عملية زرع ألغام أرضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتتناثر في العديد من المدن اليمنية آلاف من الألغام التي زرعتها أطراف الحرب المستمرة منذ مطلع عام 2015، في مناطق تشهد معارك بين مقاتلي حركة الحوثي المتحالفة مع إيران والقوات اليمنية التابعة للحكومة.

وكانت تقارير حقوقية ودولية سابقة أشارت إلى أن عدد ضحايا الألغام في اليمن تجاوز 10 آلاف مدني أغلبهم من النساء والأطفال، كما زُرع أكثر من مليوني لغم أرضي في أنحاء البلاد خلال الحرب الدامية.

بايدن يعوّل على تفاؤله لتحفيز الأمريكيين في خطاب حال الاتحاد

الرئيس الأمريكي جو بايدن

«وكالات» : يعوّل الرئيس الأمريكي جو بايدن على تفاؤله لتحفيز الأمريكيين في خطاب حال الاتحاد أمس الثلاثاء، من خلال عرض الجهود والنتائج التي يحققها في مجال تعزيز اقتصاد الولايات المتحدة، وتمهيد الأرضية الملائمة لخوض الانتخابات الرئاسية مجدداً في السنة المقبلة.

وبعدما أمضى العامين الماضيين في إدارة الخروج من تبعات الجائحة، وإنهاء عقدين من الحرب في أفغانستان، والرد الغربي على الغزو الروسي لأوكرانيا، والتوترات السياسية الحادة في واشنطن، يجد بايدن (80 عاماً) نفسه مخوّلاً للاحتفاء بالكثير مما حقّقه.

وقال أمس الإثنين: «أريد أن أتحدث إلى الشعب الأمريكي وأطلعه على حال الأمور، ماذا يحصل، وما أتطلع قدماً للعمل عليه»، وسيلقي بايدن خطابه في مبنى الكابيتول أمام حضور يشمل أعضاء الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ)، والغالبية العظمى من المسؤولين الكبار في الإدارة، إضافة الى جمهور عريض عبر شاشات التلفزيون، مدعوماً بالأنباء عن استعادة اقتصاد البلاد عافيته من تبعات الجائحة، وتراجع البطالة إلى مستويات هي الأدنى منذ عقود.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان–بيار: إن «بايدن رئيس شديد التفاؤل». إلا أنه لن يكون بمقدور هذا التفاؤل أن يكون السمة الوحيدة للخطاب السنوي، إذ يأتي هذا العام بعد أيام من توتر مع بكين، إثر قيام سلاح الجو – بأمرٍ مباشر من بايدن – بإسقاط منطاد صيني حلّق فوق الأراضي الأمريكية، قالت واشنطن إنه مخصص للتجسس.

ودفعت الأزمة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى إرجاء زيارة كان يستعد للقيام بها إلى الصين، إلى موعد غير محدد، كما يأتي الخطاب بعدما أظهر استطلاعان للرأي أجريا في الآونة الأخيرة، أن أكثر من نصف الناخبين يرفضون ترشح بايدن لولاية رئاسية ثانية في 2024.

وأمضى بايدن نهاية الأسبوع في منتجع كامب ديفيد الرئاسي محاطاً بكبار مستشاريه وكاتبي الخطابات الرئاسية للتدقيق في الكلمة التي يستعد لإلقائها، وأكدت جان–بيار أنه رغم أن كتابة الخطاب بدأت قبل أسابيع، سيتم إجراء تعديلات عليه «حتى اللحظة الأخيرة».

وسيقف بايدن إلى المنبر وفي جعبته بعض المؤشرات الجيدة الكفيلة بإضفاء صبغة إيجابية على خطابه، فنسبة التضخم التي بدا قبل أشهر أنها قد تتحول إلى تهديد وجودي لإدارة بايدن، آخذة في التراجع، ومئات المليارات من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين باتت تضخ في برامج أقرت في الولاية الرئاسية الحالية، مخصصة لتحفيز التصنيع التكنولوجي وإصلاح البنى التحتية.

وأظهرت أرقام رسمية نشرت الجمعة الماضي، أن نسبة البطالة انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ 50 عاماً، ما دفع بايدن إلى إبداء سعادته لأن «حال الاتحاد وحال الاقتصاد قويان».

ورغم أن بايدن لم يؤكد رسمياً بعد ترشحه لولاية ثانية، يتوقع أن يوفّر له خطاب حال الاتحاد دفعاً قوياً في هذا الاتجاه، لاسيما أنه يعتزم أن يتبعه بجولتين أقرب ما تكونان إلى الحملات الانتخابية، وذلك بزيارته ولايتي ويسكونسن وفلوريدا يوم غد الأربعاء وبعد غد الخميس، وعلى رغم الإيجابيات التي سيحملها بايدن معه إلى مبنى الكونغرس، يتوقع أن يجد تحت قبته بعض الصعوبات التي قد تعقّد العامين الباقيين من ولايته.

فعندما يبدأ الرئيس الأمريكي خطابه، سيكون نصف أعضاء الكونغرس الجالسين في القاعة، وأبرزهم رئيس مجلس النواب كيفن ماكارثي الجالس خلفه مباشرة، من الجمهوريين المصمّمين على استخدام غالبيتهم الطفيفة والمستجدة في المجلس لعرقلة سياساته، ومن الآن، ترتسم معالم أزمة حادة بين الإدارة الديمقراطية لبايدن والجمهوريين الرافضين رفع السقف الائتماني للبلاد، والذي عادة ما يكون خطوة إجرائية روتينية.

وتحذر إدارة بايدن من أن تعنّت الجمهوريين قد تكون له تداعيات دولية كبرى، ويدفع الولايات المتحدة – أكبر اقتصاد في العالم – للتخلف عن سداد ديونها، ويمكن لتوترات وعدم يقين من هذا القبيل، إضافة إلى الشكوك المحيطة بمستقبل بايدن، أكبر الرؤساء سناً في تاريخ البلاد، أن تكون من العوامل التي تعكس بعض التشاؤم في استطلاعات الرأي، إذ أظهر واحد أجرته مؤخراً شبكة «آي بي سي» التلفزيونية وصحيفة «واشنطن بوست»، أن 58 في المئة من الديمقراطيين والمستقلين ذوي التوجه الديموقراطي، يرون أن على الحزب تقديم مرشح آخر إلى الانتخابات الرئاسية في 2024.

ورداً على سؤال بشأن عدم الرضا الذي تعكسه الاستطلاعات، أقرت جان–بيار بأن العديد من الناخبين لا يزالون قلقين من عدم الاستقرار الإقتصادي، وقالت: «هذه فترة معقدة جداً»، مشددة على أن خطاب حال الاتحاد سيكون «لحظة مهمة».

موجة ثالثة من الإضرابات في فرنسا تزيد الضغوط على ماكرون

مظاهرة في مدينة نانت ضمن الحركة الاحتجاجية النقابية

«وكالات» : أطلقت النقابات العمالية في فرنسا موجة ثالثة من الإضرابات في عموم البلاد، أمس الثلاثاء، احتجاجا على خطط الرئيس إيمانويل ماكرون لرفع سن التقاعد.

وألغيت خدمات للسكك الحديد وتعطلت المدارس وتوقف نقل المنتجات النفطية من المصافي مع انسحاب العمال في قطاعات عديدة.

وبالتزامن مع الإضرابات، خرجت مظاهرات في مدن فرنسية عدة استجابة لدعوة النقابات، للاحتجاج على خطط رفع سن التقاعد من 62 إلى 64 عاما وتسريع خطة رفع السن المؤهل للحصول على معاش تقاعدي كامل.

وقال رئيس الكونفدرالية العامة للشغل فيليب مارتينيز إن الرئيس ماكرون يلعب «لعبة خطيرة» بدفعه بهذا التغيير الذي لا يحظى بتأييد كبير في ظل معدلات تضخم مرتفعة تواجهها الأسر الفرنسية.

من جهته، رفض وزير العمل أوليفييه دوسوبت اتهامات المعارضة بأن الحكومة تنكر حجم الاحتجاجات التي خرجت في شوارع البلاد خلال الأسابيع الأخيرة، وقال إن التغيير ضروري.

وصرح الوزير لراديو «آر إم سي» (RMC) بأن «نظام معاشات التقاعد يتكبد خسائر، وإذا كنا نهتم بالنظام فعلينا الحفاظ عليه».

وتشير تقديرات وزارة العمل إلى أن رفع سن التقاعد عامين وتمديد فترة الدفع من شأنه أن يدرّ 17.7 مليار يورو (19.18 مليار دولار) من المساهمات التقاعدية السنوية، مما يسمح للنظام بتحقيق التوازن بحلول عام 2027.

وتقول النقابات إن هناك سبلا أخرى لتحقيق ذلك، مثل فرض ضرائب على الأثرياء أو مطالبة أصحاب العمل أو المتقاعدين الميسورين بالمساهمة بشكل أكبر.

«رايتس ووتش» : الإفلات من العقاب وانعدام الأمن في نيجيريا يهددان الانتخابات

الرئيس محمد بخاري يكمل هذه الأيام ولايته الثانية

«وكالات» : قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن تقاعس السلطات النيجيرية عن معالجة المساءلة عن الانتهاكات السابقة المتعلقة بالانتخابات، وانعدام الأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد «يهدد سلامة إجراء الانتخابات العامة المقبلة».

ويوم 25 من الشهر الجاري، سينتخب النيجيريون رئيسًا جديدا ليحل محل الرئيس محمد بخاري الذي يكمل ولايته الثانية التي تبلغ 4 سنوات متتالية، وهي الحد الأقصى المسموح به. وسوف ينتخبون أعضاء الجمعية الوطنية الفدرالية اليوم نفسه، والمحافظين ومشرعي الولايات في 11 مارس القادم.

وقالت أنيتي إيوانغ، باحثة نيجيريا في هذه المنظمة «هناك حجاب كثيف من العنف يكتنف انتخابات 2023 ويقوض حق الناس الأساسي في التصويت».

وأضافت «من المهم أن تستعيد السلطات بسرعة ثقة الجمهور في قدرتها على محاسبة المسؤولين عن العنف الانتخابي وضمان سلامة وأمن جميع النيجيريين».

ومن المقرر إجراء الانتخابات على خلفية ما تصفه ووتش بـ«الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن والجهات الفاعلة الأخرى خلال الانتخابات العامة السابقة عام 2019».

كما كانت هناك –وفق المنظمة– تهديدات أمنية من مجموعات متعددة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك العصابات العنيفة في الشمال الغربي ومجموعات جنوب شرق البلاد كانت تحاول تقويض الانتخابات.

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يُطلب من المسؤولين الفدراليين والمحليين اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتهيئة بيئة يمكن فيها لمسؤولي الانتخابات والصحفيين والمجتمع المدني العمل بدون عنف وترهيب.

وتتطلب الانتخابات الديمقراطية حماية حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وقد أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة –المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير– إرشادات مفصلة حول كيفية ضمان حرية الرأي والتعبير، والوصول إلى المعلومات أثناء الانتخابات.

ورغم الدعوات المتكررة للسلطات النيجيرية لضمان العدالة والمحاسبة على أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، وجدت ووتش أنه لم يتم إحراز تقدم يذكر. وأعطيت لجنة –شكلها الجيش للتحقيق في مزاعم العنف والقتل ضد الضباط خلال الانتخابات– مهلة أسبوعين في مارس 2019 لتقديم نتائجها. وبعد 4 سنوات، لم تقدم السلطات أي معلومات عن عمل اللجنة أو نتائجها أو توصياتها.